احدهما بالاحرى فاذا بنيا قطره دم وكل يزعم انها من صاحبه اعاد المقتدي لنا وصلاته على كل حال بزازية قوله اعاد لان الاقتداء بنا والبناء على المحدث محال ولو قال لا يجوز بناؤه لكان اولى لان الاعادة هي الجابرة للنقص فالمؤدي بنى خلافا لمالك في لان المؤتم تابع للامام في الصورة فلا يعيد ولنا قوله عليه الصلاة والسلام انما جعل امام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فاركعوا وقد ترك الامام صلاة المأموم بملك قوله وان اقتدى الاخرس بمثله جاز لان الامام ضامن لصلاة المأموم قوله وان اقتدى الاخرس الخ قيد بتحمة شروع القارئ قولان قيل يصح واذا اجاا وان القراءة تفسد والبدء يوهم قوله مذهب وقيل لا يصح وهو الصحيح لهز قوله او استخلف اميا ولو في التشهد اما بعده فصحيح بالاجماع لحز وجه من الصلاة بصنعه غاية قوله فانها قالا لانه معذور دائما معذور وغير معذور كقارئ امرأة ولا يبعد ولا يلزمه ان تترك فرض القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ بخلاف مسئلة القارئ ولو صلى كل واحدة جازت صلاة الامي هو الصحيح هداية لكن في النهاية لو صلت الامي بعد انتهاء القارئ لم يقتد به فالاصح فسد صلاته وفي عكسه قولان قوله اذا علم الخ مصنفه وظاهر الرواية عدم الفرق بين علمه وعدمه خلافا لابي يوسف ومحمد لنا ان كل ركعة صلاة فلا تتأدى عن القراءة حقيقة او تقديرا بحر باب الحدث في الصلاة لما كان من العوارض ما يزول وقدمه على الصفات لانه في بعض احواله نفس او هو وصف مزيل محل يقبل الاوصاف بزيل الطهارة وحكمه المانعة لما حصلت الطهارة شرطا له قوله من مسه حدث سائل من البدن غير موجب للغسل ولا قادر للوجود ولم يات لعذره نجاسة له منه بد ولم يود ركنا معه ولم يظهر حدثه السابق ولم يتذكر فانية وهو صاحب ترتيب قوله فتوضأ اي فورا فلو مكث قدر ادائه فسدت الا اذا احدث بالنوم او كان لعذر رعمة وبالبناء جميع السنن في الاصح ولو قرأ ذاهلا او ناسيا فسدت على الاصح واما الذكر فلا يمنع ولو طلب الماء بالاشارة او شراه بالمعاطاة او جاوزه الى البئر عند مع الاقدر صفين او لعذر

بنيان او زحمة او كونه بيد الان الاستقاء بنا على المختار بنوير شرح والصحيح ان طلب الماء بالاشارة لا يمنع كرد السلام وغيره بالاشارة تتمة لان وان غسل نجاسة ما لغة اصابته ان من سبق الحدث بين وان من خارج او منها او لو في الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه ثوب غيره اجزاه ظهيرية قوله لا بيتن المرأة للزوم كشف عورتها وكذا الرجل لو كشف عورته في ظاهر المذهب وفي الظهيرية اذا المرجيد بر امنه لم تفسد وكذا المرأة اذا احتاجت الى البناء ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتغسل اذا المرجيد بر امن خلل قال قاضي خان وهو الصحيح وفرق بينه وبين ما اذا التفت في الصلاة ابتداء مر قوله وقيل المنفرد يستقبل والمقتدي والامام يبنيان صيانة لفضيلة الجماعة قوله وقال ان في يستقبل لان الحدث بناؤها والمشي والانحراف يفسدانها فانه للحدث الخ ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من قاء او رعف فانصرف فليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم ولان الملوب فيما يسبق لا فيما يفسد فلا يلحق به زيلعي قوله الاستئناف افضل ايضا خروجا من الخلاف وهو ظاهر المتون وعلله الاكمل وصف الاستئناف ان يجعل عمله قاطعا حتى لو اتى بفرض بعد الوضوء شرنبلالي عن الكافي قوله واستخلفا به جاز له الاستخلاف لو اماما او لو في الجنازة بأن اراد او حضر المحراب وثيوبا جمع ثوب لفا ركعة وبا صبيان لركعتين ويضع يديه على ركبتيه لتركه ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فخذه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صفارة لسهو وعلى الاشارة اذ المربع الخليفة بذلك اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك ولا بد من كونه صالحا للامامة حتى لو استخلف امرأة فسدت صلاة الجاهل ولو نسي او كان الامام الاول يحسن على الاصح وان نوضأ في المسجد والقوم ينظرونه مرجع الكفاية وانما جاز اذا هو ناو على امامته الا اذا خرج من المسجد وجاوز الصفوف بن الصغرى او الكبرى او تقدم غيره او تقدم تمامه او استخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة فسدت صلاة القوم في صلاته روايتان ب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)